الأمم المتحدة

A/C.2/63/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
14 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تورينغتون (نائب الرئيس) . . . . . (غيانا)

المحتويات

البند ٥٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-54981 (A)

نظرا لغياب السيدة أوغوو (نيجيريا)، تولى السيد تورينغتون (غيانا) نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/63/71-E/2008/46 و A/63/85-E/2008/83 و A/63/201 و 205 و 207)

١ - **السيد ستلزر** (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات): قال، في معرض تقديمه لتقارير الأمين العام عن التحليل الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ (A/63/71-E/2008/46)، وعن اتجاهات المساهمات في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والتدابير المتخذة من أجل تشجيع إقامة قاعدة كافية وموسعة ويمكن التنبؤ بها للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة (A/63/201)، وعن الآثار المترتبة على مواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها مع الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/63/207)، إنه في ختام الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٠٨/٦٢ الذي نص على طرائق التعاون الإنمائي للسنوات الثلاث المقبلة. بيد أنه في الأشهر التالية لذلك، وقع عدد من التطورات غير المتوقعة، بدءا بأزمتي الغذاء والطاقة ثم الاضطراب المالي الحالي.

٢ - وأضاف أن المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية كانت دافعا على التفاؤل: فقد اتضح منها أنه ما زال هناك الكثير من النوايا الحسنة بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني للاضطلاع بالتزامات جديدة من أجل تحقيق الأهداف. ولقد أثمر منتدى أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، الذي عقد مؤخرا، تعهدات جديدة لتحسين التعاون الإنمائي. واتضح ذلك من خلال التركيز على تولي البلدان زمام الأمور ودفة القيادة، وتنمية القدرات وتعزيز المساءلة. وأعرب عن أمله في أن يؤدي مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (مؤتمر الدوحة الاستعراضي) إلى اغتنام الفرصة لإقرار تدابير حاسمة بشأن تعبئة الموارد المالية، وإدخال التغييرات المنهجية المطلوبة لدفع عجلة التنمية. والواقع أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بكامله يحتاج إلى استراتيجيات محسنة وتعاون إنمائي أفضل. ويساعد الجهاز حاليا الحكومات على التصدي لآثار الأزمات الراهنة ومواصلة التركيز على الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.

٣ - وقال إن التقريرين الأول والثاني اللذين يقوم بتقديمهما لهما علاقة بتمويل منظمة الأمم المتحدة، التي يتعهدها الخطر في ظل الظروف الراهنة. ويعالج التقرير الثالث ضرورة كفالة أن تؤدي أحكام الاستعراض الشامل للسياسات إلى فعالية أداء الصناديق والبرامج.

٤ - وأضاف أن التقريران الأول والثاني متكاملان: إذ يضم أحدهما البيانات المالية المتعلقة بمساهمات ونفقات ٣٧ كيانا تابعا للأمم المتحدة، بينما يوفر التقرير الثاني تحليلا للعوامل التي تتحكم في اتجاهات المساهمات ومعلومات عن التدابير الرامية إلى تحسين تمويل المساعدة الإنمائية في المنظومة. ولقد بلغت قيمة المساهمات التي تلقتها المنظومة لأغراض الأنشطة التنفيذية في عام ٢٠٠٦ ما مجموعه ١٧,٢ بليون دولار. ورغم أن هذا المبلغ يقل بنسبة ٢ في المائة بالقيم الحقيقية عن المساهمات التي تلقتها المنظومة في عام ٢٠٠٥، فإن من الجدير بالذكر أن عام ٢٠٠٥ كان استثنائيا بما حواه من كارثتين إنسانيتين وهما كارثة التسونامي في آسيا وزلزال

جنوب آسيا. وفي الوقت ذاته، ارتفعت النفقات الخاصة بالأنشطة التنفيذية للمنظومة في عام ٢٠٠٦ إذ بلغت ١٦,٤ بليون دولار أي بزيادة قدرها ٢,٢ في المائة بالقيمة الحقيقية عما كانت عليه في عام ٢٠٠٥.

٥ - وقال إن التقرير قدم تحليلا لتدفقات النفقات حسب الكيان والتمويل وبلد الإنفاق. ويحتوي التقرير للمرة الأولى على تحليل مفصل لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة. ويشكل الاختلال المتواصل بين المساهمات الأساسية والمساهمات غير الأساسية باعثا على القلق، حيث إن المساهمات الأساسية في عام ٢٠٠٦ لم تتجاوز ٣٠ في المائة من إجمالي المساهمات. ويتسم التمويل الأساسي غير المخصص بأهمية حيوية لقدرة المنظومة على الاستجابة بمرونة للاحتياجات والأولويات القطرية المتغيرة.

٦ - وأضاف أن التقرير يعرض أيضا استراتيجية لإنشاء نظام يتسم بالشمول والاستدامة والاتساق للبيانات المالية المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وللإبلاغ المالي عن تلك الأنشطة. كما يشمل معلومات عن التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، والأنشطة المخطط إنجازها. ولقد شجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أحدث دورة له الأمين العام على المضي قدما في هذا العمل. وبناء على طلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٢٩ من قرارها ٦٢/٢٠٨، فقد اتخذ الأمينس العام خطوات عملية لتحسين تمويل المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة كما ونوعا. وقد اتضح تصميم الأمين العام على حشد الموارد والإرادة السياسية بانعقاد المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وفضلا عن ذلك، فقد وجه الأمين العام رسالة إلى مجموعة الثمانية قبيل مؤتمر القمة الذي عقدته في هوكايدو باليابان ناشدها فيها تكثيف جهودها لزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. كما طلب من مستشاره الخاص المعني بالطرائق المبتكرة للتمويل من أجل التنمية، أن يتولى مهمة إضافية تتمثل في حشد الإرادة السياسية لزيادة التمويل المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة وزيادة إمكانية التنبؤ به.

٧ - وأضاف أن الأمين العام ينظر في إطلاق مبادرة لتقديم منح جيدة متعددة الأطراف، في ضوء نتائج منتدى أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة ومؤتمر الدوحة الاستعراضي. ويمكن لهذه المبادرة أن تستخدم كأداة لتبادل الاطلاع على أفضل الممارسات المتعلقة بتقديم المنح وزيادة المساءلة المشتركة، وتقديم مبادئ توجيهية للجهات المانحة بشأن زيادة فعالية المعونة المتعددة الأطراف. ويمكن استعراض التقدم المحرز في المبادرة في سياق الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما منتدى التعاون الإنمائي الذي يُعقد مرة كل سنتين. ودعا الدول الأعضاء إلى التعبير عن آرائها في هذا الصدد.

٨ - واستطرد إلى القول إن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق يعمل على تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتنسيق والتبسيط والمواءمة. ومن خلال هذا المجلس سيشجع الأمين العام هيئات الأمم المتحدة على التحول من التمويل المخصص المجزأ، الخارج عن الميزانية، إلى وضع خطط شاملة لتعبئة الموارد. وسعيا إلى معالجة مشكلة اختلال التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية تم الأخذ بنظم موحدة للتخطيط والرصد والإبلاغ تقوم على النتائج. وقد أثبتت الأطر التمويلية المتعددة السنوات وترتيبات التمويل المواضيعي فعالية في رصد استخدام الموارد المالية والقدرة على التنبؤ بها. كما حث الأمين العام هيئات الأمم المتحدة على اعتماد إجراءات على غرار الجدول الإرشادي للتبرعات الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أو المفاوضات من النوع المستخدم لغرض تحديد الموارد التي يستخدمها صندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية. ويمكن

للشراكة مع القطاع الخاص أن تساعد على تعزيز فعالية الموارد السابقة.

٩ - وأضاف أن تمويل التعاون الإنمائي للأمم المتحدة يجب التعامل معه باعتباره جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تعظيم الدعم الذي تتلقاه البلدان النامية. ويتعين وجود إرادة سياسية قوية لتزويد منظومة الأمم المتحدة بالقدرة على دعم قدرة البلدان على تنفيذ التزاماتها. وقال إنه يعول على اللجنة في توفير مزيد من التوجيه السياسي بشأن تعزيز الجهاز الإنمائي ووضعه على أساس مالي سليم.

١٠ - وأضاف أن التقرير الثالث الذي يقدمه (A/63/207) يتناول مسألة ربط الخطط الاستراتيجية بالإرشادات التي تقدمها الدول الأعضاء، مع الإشارة بوجه خاص إلى الصناديق والبرامج الأربعة الرئيسية وهي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي. وتستأثر هذه المنظمات الأربع معا بأكثر من ٦٠ في المائة من المبالغ التي تنفق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على المستوى القطري. وقال إن طبيعة الفترة الزمنية المحددة بثلاث سنوات لإجراء الاستعراض الشامل للسياسات تعني أن الخطط الاستراتيجية الرباعية السنوات للصناديق والبرامج لا يمكنها الاستفادة من التوجيهات الواردة في أحدث استعراض إما لأنها أعدت قبل الاستعراض بفترة طويلة أو لأنها توجد بالفعل في طور التنفيذ. وأضاف أن تغيير الفترة الزمنية المحددة لإجراء الاستعراض الشامل للسياسات إلى أربع سنوات سيوفر عددا من المزايا، بالإضافة إلى أنه سيتيح تزامنا أفضل مع دورات التخطيط الرباعية السنوات للصناديق والبرامج. وسوف يتيح، بصفة خاصة، إطارا زمنيا أكثر معقولية لتدابير التنفيذ.

١١ - واستطرد قائلا إن التقرير يحدد خيارين لتوقيت الانتقال إلى دورة رباعية السنوات يتمثل الخيار الأول في إجراء الاستعراض الشامل المقبل للسياسات في عام ٢٠١٠، كما هو مقرر، وإجراء الاستعراض التالي له في عام ٢٠١٤. ويتمثل الخيار الثاني في إجراء الاستعراض المقبل في عام ٢٠١١. ويشتمل التقرير على تحليل لنتائج كل خيار منهما فيما يتعلق بالتعديلات التي يتعين إدخالها على دورات التخطيط والميزانية للصناديق والبرامج والتي مدتها سنتان.

١٢ - **السيدة البردي** (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت في معرض تقديمها للتقرير الخاص بأنشطة الصندوق الذي أحاله الأمين العام (A/63/205)، إن الصندوق مستمر في التركيز على الولاية المزدوجة التي نص عليها قرار الجمعية العامة رقم ١٢٥/٣٩. الذي لا يزال مهما كما كان في عام ١٩٨٤. ويباشر الصندوق عمله وفقا للخطط الرباعية السنوات التي أقرها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويبرز التقرير التقدم الذي تم إحرازه على مستوى النتائج الأربع التي شملها الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، بما في ذلك الشراكات والاستراتيجيات التي يستخدمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمساعدة الدول على صياغة وتنفيذ القوانين والسياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان للمرأة، وبناء القدرات المؤسسية وعلى تخصيص الموارد ووضع آليات للمساءلة لضمان التنفيذ، وتعزيز قدرة دعاة المساواة بين الجنسين على التأثير والمشاركة في وضع السياسات والبرامج الإنمائية الرئيسية والقضاء على الممارسات والمواقف الضارة التي تديم انعدام المساواة بين الجنسين في العالم أجمع.

١٣ - وقالت إن التقرير يعتمد على تقارير سابقة، لكنه يأخذ بعين الاعتبار الالتزامات بتخفيف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، والمناقشات المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية وقضية المساواة بين الجنسين، التي جرت في لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين ومنتدى التعاون الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي المعقود في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٨، والمنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة المعقود في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. كما يستند التقرير إلى النتائج الواردة في النشرة التي تصدر كل سنتين عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تحت عنوان *Progress of the world's women 2008-09: who answers to women?* (تقدم المرأة في العالم ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من يلبي نداء المرأة؟) وقد صدرت هذه النشرة قبيل انعقاد المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية من أجل توجيه الأنظار إلى التحديات التي تتطلب انتباها عاجلا: ومنها أن نسبة الرجال إلى النساء في المجالس التشريعية في جميع أنحاء العالم هي أربعة إلى واحد، وتشكل النساء أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع العاملين في الأسر بدون أجر على مستوى العالم؛ وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تبلغ نسبة النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ثلاث نساء لكل رجلين، وفي بعض أجزاء العالم، تموت امرأة من كل عشر نساء بأسباب متعلقة بالحمل، رغم أن وسائل الوقاية من الوفيات الناجمة عن مضاعفات الحمل والولادة هي وسائل معروفة جيدا وفعالة بالمقارنة بتكلفتها.

١٤ - وأضافت أن فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين الذي يرأسه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويمثل فيه ١٧ من كيانات الأمم المتحدة، انتهى من عمله في الجولة الأولى للاختبار الميداني لمؤشرات يمكن للأفرقة القطرية للأمم المتحدة استخدامها. وقام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوزيع المؤشرات على كافة المنسقين المقيمين. وجرى تشجيع الأفرقة القطرية على استخدام المؤشرات كخط أساس تقاس عليه المتغيرات التي تطرأ على الأداء الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وتولى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية رصد ودعم الجهود التي تبذلها الأفرقة القطرية في استخدام تلك الأداة، بالاقتران، في الغالب، مع منهجية مراجعة ما تحقق في تحقيق المساواة بين الجنسين التي وضعتها منظمة العمل الدولية، والاضطلاع بتحليل للإنجازات والصعاب التي تواجهها الأفرقة في جهودها الرامية إلى الاستجابة للطلب المحلي على الدعم المتصل بتحقيق المساواة بين الجنسين.

١٥ - وأضافت أن فريق العمل يواصل أيضا تحليله للتقارير السنوية التي يعدها المنسقون المقيمون لرصد التغييرات التي تطرأ على أنواع الأنشطة الوطنية التي تدعمها الأفرقة القطرية. وعلى مدار السنوات الأربع الماضية، كانت الاتجاهات إيجابية بصفة عامة. فقد تضاعف عدد المبادرات المشتركة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين منذ عام ٢٠٠٤ وتضاعف عدد المبادرات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة ثلاث مرات تقريبا. كما تزايد الدعم المقدم لتنمية قدرات الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة أكثر من أربعة أضعاف. ورغم ازدياد إبلاغ المنسقين المقيمين عن مبادرات خاصة، فلا زالت هناك فجوات هامة، منها على سبيل المثال عدم اتباع نهج على نطاق المنظومة لمتابعة الموارد التي تستثمرها منظمات الأمم المتحدة في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونتيجة لذلك لم يحدث تقدم يذكر في مجال تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٦ - وأردفت قائلة إن المبادرات الإقليمية اشتملت على استمرار الصندوق في رئاسته للفريق الاستشاري للشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان، التابع لفريق المديرين الإقليميين

في الجنوب الأفريقي، وعلى عمله، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، على إشراك الشباب والتصدي للعنف الجنسي ضد الشابات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، جمع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بين ٢٣ مكتبا إقليميا ضمن الفريق العامل المواضيعي المعني بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين التابع لآلية التنسيق الإقليمي، وذلك لاستعراض المخاطر ذات الدوافع الجنسانية التي تهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. وحرصا على أن تكتنف آليات التنسيق الإقليمية من جهودها لدعم المساواة بين الجنسين، يعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تنفيذ إطار السياسة الجنسانية الخاص بها كما يعمل الصندوق مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي من أجل وضع مؤشرات موحدة لقاعدة بيانات جنسانية إقليمية؛ ومع رابطة أمم جنوب شرق آسيا على وضع صك لحقوق الإنسان بشأن الهجرة تراعي الاعتبارات الجنسانية.

١٧ - ومضت تقول إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عزز على الصعيد القطري شراكاته مع الحكومات والمجتمع المدني والوكالات المتعددة الأطراف بشأن تمويل أنشطة المساواة بين الجنسين على المستوى القطري. وتعتبر هذه الشراكات عاملا رئيسيا لدعم أصوات دعاة المساواة بين الجنسين في عمليات وضع السياسات. كما ركز الصندوق على بناء قدرات دعاة المساواة بين الجنسين، وجمع بين مسؤولين حكوميين ودعاة للمساواة بين الجنسين من جميع المناطق في الاجتماعات التمهيدية للمنتدى الرفيع المستوى الثالث المعني بفعالية المعونة الذي عقد في غانا في أيلول/سبتمبر؛ وقام بإنشاء شراكات وبناء قدرات بهدف تعميم الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في الوزارات الرئيسية.

١٨ - وقالت إن من المسائل ذات الأولوية في متابعة المنتدى الرفيع المستوى كفالة أن تكون الميزنة المراعية للمنظور الجنساني جزءا لا يتجزأ من عملية إصلاح إدارة المالية العامة؛ وضمان موافقة البلدان على مجموعة من المؤشرات لرصد آثار المساعدات وتعبئة الموارد المحلية على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ودمج هذه المؤشرات في النظم الرسمية للرصد والتقييم؛ وإقرار آليات مبتكرة للتمويل لمساعدة المنظمات المعنية بالمساواة بين الجنسين على المشاركة في الجهود الوطنية للتخطيط وإعادة البناء في المجال الإنمائي. وأعربت عن تقديرها لجهود هولندا والدانمرك وإسبانيا في هذا الشأن، وكذلك لحكومات ومؤسسات القطاع الخاص المانحة التي ساعدت على زيادة موارد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة بمقدار أربعة أضعاف. وقالت إن الزخم الذي تحقق في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين في المنتدى الرفيع المستوى الثالث المعني بفعالية المعونة والمناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، والاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية، ينبغي أن يمتد إلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية. وفي الوقت ذاته، يتعين على دعاة المساواة بين الجنسين أن يكفلوا الحصول على التزامات ملموسة لرفع مستوى الدعم الذي يبذل لتحقيق أولويات المساواة بين الجنسين. وتنطوي هذه الجهود على أهمية خاصة في ضوء الأزمة المالية الراهنة.

١٩ - وأضافت أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة كبيرة في إمكانات منظومة الأمم المتحدة للحد من التجزؤ والعمل بأسلوب منسق، مما جعل من السهل على البلدان الاستفادة مما لدى المنظومة من خبرة فنية ودعم في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي عام ٢٠٠٧، كان صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة شريكا في أكثر من ٥٠ مبادرة مشتركة بين الوكالات. واليوم تتركز المناقشات المتعلقة

بكيفية تعزيز منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين على الموارد المطلوبة لدعم التغيير على أرض الواقع. والتنسيق والاتساق في هذا الشأن وسيلة لا غاية. ومن المفروض أن يؤديا إلى زيادة فعالية الأمم المتحدة على الصعيد القطري بحيث تصبح قادرة على تقديم دعم ذي جودة عالية للبلدان لتسريع وتيرة التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٠ - **السيد ديلاكروا** (فرنسا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المرشحين للانضمام إليه، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا والجبل الأسود، بالإضافة إلى أرمينيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن الخيارين الواردين في تقرير الأمين العام عن الآثار المترتبة على مواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها مع الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/63/207) مثيران للاهتمام. وأضاف أن مواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي مع الاستعراض الشامل للسياسات وتعديل دورة الاستعراض من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات سيجعل من اليسير على المنظمات المعنية دمج توصيات الاستعراض في استراتيجياتها الجديدة، ويجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر ترابطا، وسيتيح لاستعراض منتصف المدة تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض السابق في سلسلة الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات. وأضاف أن كلا من الخيارين سيتطلب مواءمة دورات التخطيط لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي؛ وقد ينظر أيضا في مواءمة دورات التخطيط الخاصة بالصناديق المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتحديدا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. ورغم أن الخيارين لهما مزاياهما، فإن الخيار الأول، وهو البدء بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يتم كل ثلاث سنوات في موعده المحدد في عام ٢٠١٠، ثم التحول إلى استعراض شامل للسياسات كل أربع سنوات بدءا من ٢٠١١ قد يتطلب إجراء تعديلات أقل على دورات التخطيط الراهنة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى مناقشة الخيارين بغية الموافقة على نص حول هذا الموضوع خلال الدورة الحالية.

٢١ - وتطرق إلى تقرير الأمين العام بشأن اتجاهات المساهمات في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والتدابير المتخذة من أجل تشجيع إقامة قاعدة كافية وموسعة ويمكن التنبؤ بها للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة (A/63/201)، فقال إنه على الرغم من أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كثيرا ما تتضرر بالطابع التطوعي لتوفير التمويل لها، فإن مساهمات المانحين، ولا سيما المانحون الأوروبيون قد تزايدت بشكل كبير. وقال إن الاتحاد الأوروبي قطع على نفسه عهدا بزيادة المساعدة الإنمائية التي يقدمها وبزيادة إمكانية التنبؤ بها.

٢٢ - وقال إن الاتحاد الأوروبي لا يعترض على فكرة وضع تعريف لأفضل ممارسات التمويل المتعدد الأطراف، شريطة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تحسين قدرتها على التخطيط الاستراتيجي والتقييم وتحسين المساءلة فيها. ويتعين بصفة خاصة اتخاذ خطوات عاجلة لإنشاء نظام يتسم بالشمول والاستدامة والاتساق للبيانات المالية والإبلاغ المالي بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٢٣ - وأضاف أنه لكي يتسنى تعبئة موارد كافية وقابلة للتنبؤ بها، فإنه يتعين على الأمم المتحدة أن تقدم تقييما دقيقا للأداء وللخطوات التي تتخذ لتحسينه. كما يتعين تطبيق نهج

تعاونية لجمع الأموال على كافة المستويات. ويشكل تطبيق آليات مبتكرة على غرار تلك التي تم تطويرها كجزء من مبادرة ''توحيد الأداء'' إمكانية مثيرة للاهتمام. كما يمكن استقطاب موارد عن طريق استراتيجيات أو شراكات مع أطراف أخرى كالمصارف الإقليمية والقطاع الخاص.

٢٤ - وأنتقل إلى مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (A/63/205)، فأثني على الصندوق لنجاحه في تنفيذ إطاره التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وحث صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مواصلة المشاركة بنشاط في العمليات المؤدية إلى إكساب هيكل الأمم المتحدة المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مزيدا من القوة والترابط.

٢٥ - وأضاف أن الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية والمناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية قد شددا على الحاجة إلى أن تحشد الأطراف الدولية الفاعلة جهودها لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. وسوف يؤدي تنفيذ القرار ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، من أجل التنمية الذي يؤيده الاتحاد الأوروبي كل التأييد، إلى تعزيز دور المنظمة في هذا الشأن.

٢٦ - وأثنى على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للجهود التي تبذلها لتنفيذ القرار. وقال إن نظام الإدارة والمساءلة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين خطوة أخرى إلى الأمام في سبيل تعزيز سلطة ومسؤولية المنسقين المقيمين في الميدان.

٢٧ - وأضاف أن على الأمم المتحدة أن تؤدي دورها في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الذي أدخل على مبادئه مزيدا من التطوير في المنتدى الرفيع المستوى الثالث المعني بفعالية المعونة، ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى معرفة نتائج تنفيذ القرار ٢٠٨/٦٢ ويدعو مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تقديم مقترحات من أجل تنفيذ برنامج عمل أكرا.

٢٨ - **السيدة أسمدى** (إندونيسيا): تحدثت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن السياق العالمي الراهن يضفي أهمية خاصة على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وينبغي أن تكثف المنظومة جهودها للتصدي لتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية ونقص التمويل. كما يتعين تلبية احتياجات التنمية في البلدان النامية. وناشدت في هذا المضمار البلدان المانحة تحقيق الهدف المحدد بالتبرع بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك يتعين تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي للجهات المانحة أن تنجز وعدها بزيادة تمويل الأنشطة التنفيذية بتقديم موارد أساسية وزيادة المساعدة الإنمائية ككل. كما ينبغي أن تأخذ هذه التدابير بعين الاعتبار الاستراتيجيات والأولويات الوطنية للبلدان النامية.

٢٩ - وأضافت أنه، ينبغي أيضا، على سبيل الاستعجال، تحسين آليات الأمم المتحدة وطرائق التمويل التي تتبعها حتى يتسنى تحقيق زيادة تصاعدية في المساهمات الفعلية. وعلى المستوى القطري، يتعين على المنظمة تحسين فعالية المعونة من خلال جودة وأداء أفضل. وزيادة فعالية استخدام الموارد وتبسيط مواءمة عمليات التنفيذ، وتخفيض تكلفة التعاملات المالية، وتعزيز تولي البلدان زمام الأمور. كما ينبغي أن تُعطى الأدوات اللازمة لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وقياس درجة التقدم بأسلوب محدد وملموس. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تواصل تعزيز الإصلاح من خلال تعزيز القيادة، وتوفير إرشادات واضحة وتعزيز

التماسك والفعالية والكفاءة في منظومة الأمم المتحدة. ورحبت بالمبادرات والإصلاحات التي أجريت في هذا الصدد.

٣٠ - ورحبت بالمبادرة التجريبية المسماة ''توحيد الأداء'' التي تنفذ الآن في ثماني دول من بينها فييت نام بوصفها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا - وأحاطت علما بالنتائج العامة والتوصيات الصادرة في أعقاب الحلقة الدراسية التي عقدت في موزامبيق في أيار/مايو تحت عنوان ''توحيد الأداء''. وقد كان متوقعا أن تقدم المبادرة التجريبية إسهاما أساسيا في المشاورات الحكومية الدولية بشأن الفعالية التنفيذية للمنظمة، كما أحاطت علما بتقييم التقدم الذي أحرزته برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري وأعربت عن أملها في مناقشة التوصيات ذات الصلة للأمين العام.

٣١ - وأضافت أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمة بدعم التعاون مع منظومة الأمم المتحدة حتى يتسنى تعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ويدل توقيع الرابطة والأمم المتحدة مؤخرا على مذكرة تفاهم على التزامهما المشترك بالسلام والتنمية.

٣٢ - **السيد أولاغو أوور** (كينيا): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، التي ضمت صوتها إلى البيان الذي أدلت به أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فشدد على أهمية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وكرر التأكيد على ضرورة الالتزام بمبدأيها الأساسين المتمثلين في العالمية والحياد وطابعها الطوعي المبني على المنح. ورحب بمواصلة الأمين العام للجهود الرامية إلى إنشاء نظام شامل ومستدام للبيانات المالية والإبلاغ المالي عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأضاف إن حسن إدارة الأنشطة التنفيذية سيؤدي إلى تمكين منظومة الأمم المتحدة من تحسين خدماتها للبلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأثنى في هذا الصدد على الأمين العام للجهود التي يبذلها من أجل تحسين التقرير المالي السنوي الذي يقدم إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولمواءمة التحليل الإحصائي لتمويل الأنشطة التنفيذية. ولاحظ بقلق أن القيمة الكلية للمساهمات التي تتلقاها منظومة الأمم المتحدة لتمويل الأنشطة التنفيذية قد انخفضت بنسبة ٢ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بعام ٢٠٠٥، كما أن حصة المساهمات الأساسية في صناديق وبرامج الأمم المتحدة قد انخفضت في السنوات الأخيرة، وكرر التأكيد على تأييد مجموعة الدول الأفريقية للقرار ٢٠٨/٦٢ الذي شدد على أن الموارد الأساسية، نظرا لعدم ارتباطها بأوجه إنفاق معينة، لا تزال تمثل أساس الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٣٣ - ورحب أيضا بجهود الأمين العام لإقامة قاعدة كافية وموسعة يمكن التنبؤ بها للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة. وقال إن المجموعة تسلم بأنه يتعين أن تكون موارد المنظمة متكافئة مع المهام والمطالب الملقاة على كاهل المنظومة. وأعرب عن تأييده إلى أن تزيد البلدان المانحة تمويلها للأنشطة التنفيذية، وخاصة من خلال توفير الموارد الأساسية. على أن من بواعث القلق أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي الدخل القومي قد انخفضت من ٠,٣١ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٠,٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزامها بالإسهام بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية وبنسبة تتراوح بين ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة رسمية إنمائية لأقل البلدان نموا، أن تفي بذلك الالتزام.

٣٤ - وأضاف أن المساهمات التي يتبرع لها المانحون غير التقليديين ذات أهمية متزايدة، ولا سيما مع تزايد التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتوفر الأموال المتعددة المانحين أو الموارد المشتركة مساهمات جوهرية في تدبير موارد إضافية يمكن التنبؤ بها للمساعدة الإنمائية. ويتطلب الأمر مزيدا من العمل لتعزيز فعالية البرامج المضطلع بها على الصعيد القطري وكفالة استنادها إلى الأولويات الوطنية.

٣٥ - وتطرق إلى تقرير الأمين العام بشأن الآثار المترتبة على مواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها مع الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، فقال إن المواءمة المقترحة سوف تمكِّن منظومة الأمم المتحدة من تقديم مساعدات إنمائية بأسلوب أكثر تماسكا وفعالية ملاءمة. كما يجب النظر في مواءمة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع دورات برامج التنمية القطرية. وأعرب عن ثقته بأن الخيارين اللذين عرضهما الأمين العام والتحليل المفصل الذي صاحبهما سيتيحان للجمعية العامة إصدار قرار مستنير.

٣٦ - ونوه بالعمل الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في بلدان أفريقيا وحث الصندوق على مواصلة جهوده في هذا المضمار.

٣٧ - وأخيرا أحاط علما ببيان النتائج الموجزة وسبل المضي قدما المعتمد في الحلقة الدراسية التي عقدت في موزامبيق في أيار/مايو تحت عنوان ''توحيد الأداء''. ورحب باتخاذ الجمعية العام مؤخرا للقرار ٢٧٧/٦٢ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وهو ما يدل على عزمها على أن تواصل تركيز عملها بشكل حصري في مجال تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة على ''توحيد الأداء'' على الصعيدين القطري والإقليمي ومواءمة ممارسات العمل والتمويل والحوكمة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣٨ - **السيد وولف** (جامايكا): تحدث باسم الجماعية الكاريبية فقال إن الأمم المتحدة شريك مهم في تقديم المساعدة الإنمائية، ولا سيما في ظل البيئة الدولية المتزايدة التقلب. وقال إن الأزمات الراهنة تطرح تحديات جوهرية أمام بلدان الجماعة الكاريبية وغيرها من البلدان النامية، وتبرز الحاجة إلى زيادة فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وبما أن فعالية هذه الأنشطة تحكمها بشكل كبير الموارد المالية التي توضع تحت تصرف المنظمة، فإن التمويل المستقر طويل الأمد الذي يمكن التنبؤ به ولا سيما التمويل الأساسي على درجة عظمى من الأهمية.

٣٩ - وأعرب عن أسفه لانخفاض إجمالي التمويل الذي تتلقاه منظومة الأمم المتحدة بالقيمة الحقيقية، مشيرا إلى أن الموارد الأساسية تقلصت كذلك، مقارنة بالموارد غير الأساسية. وينبغي أن يكون التمويل غير المخصص لأوجه إنفاق معينة مكملا للميزانية العادية. ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، فإنه شدد على أهمية تعبئة الإرادة السياسية الضرورية للتصدي لمشكلة تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت ذاته، حث الدول الأعضاء ولا سيما البلدان المانحة، على زيادة مساهماتها في التمويل الأساسي.

٤٠ - وأضاف أن نزوع الجهات المانحة المتزايد إلى توجيه مساهماتها من خلال برامج التعاون الثنائي وأطر العمل المتعددة الأطراف بدلا من الأمم المتحدة يقوض مصداقية المساعدة الإنمائية للمنظمة، ويحد من قدرة المنظمة على أن تستجيب لأولويات البلدان المستفيدة من البرامج، وأضاف أنه يتعين الحفاظ على مبدأ تولي البلدان ذاتها زمام الأمور.

٤١ - واستطرد قائلا إن عمليات التنمية ينبغي أن تسعى باطراد إلى تعزيز الطابع المتعدد الأطراف للأمم المتحدة بدلا من تقويضه، أو النيل من حياد المنظمة أو تجردها وشرعيتها

كشريك في توفير المساعدة الإنمائية. وأعرب عن ثقته في أن تظل هذه المسائل الحرجة قيد نظر منتدى التعاون الإنمائي على مدى السنوات القليلة المقبلة.

٤٢ - وأضاف أن تصنيف بلدان الجماعة الكاريبية على أنها بلدان متوسطة الدخل استنادا إلى معايير محدودة على صعيد الاقتصاد الكلي، يتجاهل الحقائق الشديدة الوضوح على صعيد الاقتصاد الجزئي. وقال إن رفع بعض هذه البلدان من قائمة المستحقين للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة، وللتمويل بشروط ميسرة الذي تقدمه مؤسسات الإقراض لم يؤد إلا إلى تفاقم الوضع المزعزع للجماعة الكاريبية التي لا تزال في واقع الأمر بحاجة إلى مساعدات من المجتمع الدولي، وبخاصة هايتي.

٤٣ - ومضى إلى القول إن الجماعة الكاريبية تولي أهمية كبرى للاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ويتعين على الدول الأعضاء، عند الانتقال من الدورة الثلاثية السنوات إلى الدورة الرباعية السنوات، أن تفكر في الخيار الذي سيتيح للجمعية العامة أن تقدم مزيداً من التوجيه لمجالس إدارة الصناديق والبرامج، وكذلك بشأن تنفيذ الأنشطة البرنامجية. وأضاف أنه ينبغي عدم تعريض الدعم البرنامجي للخطر على الإطلاق.

٤٤ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن التنفيذ الفعال لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ يشكل أولوية ومن ثم فهو يتطلب التزاماً كاملاً من برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها. ولقد كانت القرارات التي اتخذت في أحدث دورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن رصد تنفيذ هذا القرار بمثابة مبادئ توجيهية مهمة في هذا الصدد. ولا بد من أن تشجع عملية الرصد على اتخاذ إجراءات ملموسة وإحراز تقدم في سبيل تولي البلدان ذاتها زمام الأمور بالنظر إلى ما يتسم به ذلك من أهمية حاسمة لكفالة فعالية الأنشطة التنفيذية واستدامتها. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل السعي لتنسيق أعمالها مع حكومات البلدان ولا سيما عند التحول من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية.

٤٥ - وأضافت أن التطبيق الناجح للاستعراض الشامل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الذي يجرى كل ثلاث سنوات والالتزامات الأخرى ذات الصلة، يتوقف على توافر قاعدة موارد مستقرة وموسعة ويمكن التنبوء بها. وتؤيد كولومبيا دعوة البلدان النامية إلى تحقيق توازن أكبر بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. كما تكرر كولومبيا التأكيد على أهمية إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا للعمل تجاه تعاون أكثر شفافية يركز على النتائج.

٤٦ - وقالت إن البلدان المتوسطة الدخل تؤدي دوراً حاسماً في التنمية، إلا أنها تواجه تحديات نشأت عن الفقر وعدم المساواة، وأدى ذلك إلى أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر إلحاحاً. وأعربت عن استعداد وفدها لدعم المبادرات التي يمكن ترجمتها إلى دعم ملموس لجهود التنمية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل.

٤٧ - وفيما وجهت الاهتمام إلى أن الأمم المتحدة في وضع يؤهلها لتعزيز التعاون فيما بلدان الجنوب، فإنها رحبت بإطار العمل الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي أقره المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعربت عن ثقتها بأن تقر الجمعية العامة تنفيذ إطار العمل.

٤٨ - **السيد عليموف** (الاتحاد الروسي): قال إن على كافة منظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تنفذ بالكامل أحكام قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، الذي، شأنه شأن الاستعراضات السابقة الشاملة للسياسات، يشكل أساساً لتوجيه وإصلاح الأنشطة الإنمائية. وأضاف أن الأنشطة التنفيذية لا يمكن تحسينها إلا إذا كانت الإصلاحات

مترابطة ومتسقة. وأعرب عن تأييد وفده للاقتراح الداعي إلى تعديل الدورة الزمنية للاستعراض الشامل للسياسات بحيث يتم إجراؤه مرة كل أربع سنوات بدلا من ثلاث سنوات حتى تتواءم مع دورات التخطيط في الصناديق والبرامج.

٤٩ - واستطرد قائلا إن تقرير الأمين العام بشأن اتجاهات المساهمات في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والتدابير المتخذة من أجل تشجيع إقامة قاعدة كافية وموسعة ويمكن التنبؤ بها للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة (A/63/201)، يقدم وصفاً عادلاً وموضوعيا للوضع. ومما يؤسف له أن الاتجاه التنازلي للمساعدة الإنمائية الرسمية يجد تكراراً له في منظومة الأمم المتحدة نفسها. إذ أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الاقتصادية والإقليمية على وجه الخصوص تعاني بشدة من نقص التمويل. ومن المهم للغاية تعزيز إجمالي إمكانات الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأعرب عن ثقة وفده في أن يؤدي نظر اللجنة الخامسة في مقترحات الأمين العام بشأن هذا الموضوع إلى اتخاذ قرارات متوازنة وعملية في هذا الصدد. على أنه يتعين أن تظل الطريقة الأساسية لتكملة الموارد التي تحتاجها الوكالات التنفيذية تتمثل في الحصول من الدول الأعضاء على تبرعات، وفوق ذلك، على مساهمات غير مخصصة.

٥٠ - وأضاف أن التعاون فيما بين دول الجنوب عنصر هام في بنية المساعدة الإنمائية، التي تقوم على مبادئ تم تحديدها بدقة وأهمها مبدأ التضامن. ويوافق وفده على رأي البلدان النامية القائل بأن التعاون فيما بين دول الجنوب مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب والأشكال التقليدية الأخرى للمساعدة الإنمائية. وهي مسألة تتزايد أهميتها، ويتعين النظر فيها بعناية. كما ينبغي أن تؤدي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دوراً أكثر نشاطاً في المساعدة على توسيع مجالات التعاون بين البلدان النامية ودعم التعاون فيما بلدان الجنوب. وأعرب عن دعم وفد بلده لفكرة عقد مؤتمر تابع للأمم المتحدة حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥١ - ومضى يقول إن تقرير الأمين العام عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يقدم صورة لا بأس بها لنتائج الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ الذي اتسم بالنجاح بوجه عام. ويشكل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عنصراً مستقلاً وهاماً داخل منظومة الأمم المتحدة حيث يقدم إسهامه الخاص في تنمية البلدان الفقيرة، بما في ذلك دول وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وفي الوقت ذاته، فإن النظام الإداري للصندوق يشتمل على عناصر ليس لها قيمة واضحة في العالم الحديث، مما يؤدي إلى نفقات إضافية وإثارة الشكوك حول المساءلة في الصندوق. على أن أوجه القصور هذه ستزول بإصلاح ''الهيكل الجنساني للأمم المتحدة''.

٥٢ - **السيد زين العابدين** (ماليزيا): أعرب عن قلقه إزاء الاتجاه التنازلي الذي طرأ مؤخراً على إجمالي المساهمات المقدمة إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وعلى عدد البلدان المانحة، وإزاء الإخفاق الذي منيت به جهود توسعة قاعدة المانحين واستمرار مشكلة اختلال التوازن بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي. وأضاف أن المشكلة تزداد تعقيداً بفعل الانخفاض العام في الموارد المخصصة للدعامة الإنمائية للأمم المتحدة.

٥٣ - واستطرد قائلا إن من الأهمية بمكان معرفة السبب الذي أدى إلى عدم توافر الإرادة السياسية لتزويد الأمم المتحدة بما يمكِّنها من تقديم الدعم للبلدان النامية. ومعالجة ثلاث مسائل أساسية: أولاها ما إذا كانت هناك محاولة شاملة لإضعاف مشاركة الأمم المتحدة في التنمية والأنشطة التنفيذية؛ وما إذا كان ينظر إلى الطابع المتعدد الأطراف

والطوعي والحيادي والقائم على المنح للأمم المتحدة، باعتباره نقطة ضعف، بالنظر إلى أن البلدان المتقدمة النمو تختار بشكل متزايد الاعتماد على القنوات الثنائية لتقديم المساعدة الإنمائية؛ وما إذا كان هناك شعور متزايد بالسأم لدى المانحين من تكرار تقديم المنح. وقال إنه يتعين في الوقت ذاته أن يطلب من الأمين العام تقديم تقرير يتناول فيه هذه المسائل ويعرض آراء البلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك معلومات عن الموارد التي أسهمت بها في المنظومة التنفيذية للأمم المتحدة وفي التعاون بوجه عام.

٥٤ - وأعرب عن قلقه إزاء سلامة موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان وقال إن الاتجاه إلى استهدافهم بشكل مباشر أمر يثير الانزعاج بوجه خاص. وقال إن وفد بلده يدعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن في الميدان؛ على أنه يتعين ألا تؤدي التدابير المتزايدة للحفاظ على الأمن إلى مزيد من العزلة التي لن تنجم إلا عن زيادة تعريض موظفي الأمم المتحدة للاعتداءات. ويتعين على الدول الأعضاء، عند نظرها في مسألة استهداف موظفي المنظمة بالاعتداءات؛ أن تنظر فيما إذا كانت طبيعة النزاع قد تغيرت بما يجعل الأمم المتحدة تبدو وكأنها هدف مشروع، وأن تعيد النظر في البعثات المتكاملة التي تزداد شيوعاً ودورها المحتمل في تعريض العاملين في المجال الإنساني للخطر، وتحديد ما إذا كانت الأطراف المتحاربة ما زالت تعتبر الأمم المتحدة طرفاً محايداً.

٥٥ - **السيد شاران سيثي** (الهند): قال إن تقرير الأمين العام عن اتجاهات المساهمات في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/63/201)، والتحليل الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ (A/63/71)، يرسمان صورة كئيبة. فلا يقتصر الأمر على صرف الأغلبية الكبرى من أموال المساعدة الإنمائية الرسمية عبر قنوات أخرى غير الأمم المتحدة، بل إن المساهمات التي وجهت إلى منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ قد انخفضت بالفعل بالقيم الحقيقية. ويتعذر على الأمم المتحدة، بغير تمويل كاف وقاعدة عريضة للتمويل، أن تقوم بعمل مترابط ومناسب وفعال. ويتطلب الأمر إرادة سياسية أقوى لكفالة تزويد المنظمة بالأدوات اللازمة لتمكينها من التصدي لتحديات التنمية في أنحاء العالم.

٥٦ - وأضاف أن على الدول الأعضاء، عند تطرقها إلى مناقشة الاتساق على نطاق المنظومة وما يتصل بها من إصلاحات، أن تتوخى الحذر: إذ يجب ألا يكون تحسين إنجاز عمليات التنمية رهينة أهداف هيكلية لا يزال يكتنفها الغموض. كما أن مضمون البرامج يماثل في أهميته التدابير الإدارية البحتة إن لم يَفُقْها أهمية. وفضلا عن ذلك فإن هدف ''توحيد الأداء'' يتعين ألا يعوق البلدان التي تتلقى المساعدة عن تحديد أولوياتها الوطنية.

٥٧ - واستطرد قائلا إن حكومته تؤيد بقوة أهداف التمكين الجنساني والتكافؤ بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني؛ بيد أن التدابير الهادفة إلى تعزيز القدرة التنفيذية للأمم المتحدة في هذه المجالات يتعين أن تحظى بالتمويل الكافي وأن يتم رصدها من جانب الجمعية العامة.

٥٨ - وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي حظي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، ضروري للتخفيف من الآثار الضارة للسياسات الاقتصادية الدولية، بما فيها الأزمة المالية الراهنة. وينبغي للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة أن تركز بقدر أكبر على الاستفادة من الإمكانات التي يتيحها التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٩ - **السيدة زيميني** (إثيوبيا): قالت إن البلدان الأشد فقرا يساورها القلق الشديد إزاء تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، المقترن بتقلص الموارد الأساسية والاعتماد المتزايد على المساهمات الطوعية والخارجة عن الميزانية، والمخصصة

لأغراض بعينها. وأضاف أن الاتجاهات الحالية تفاقم من عدم إمكانية التنبؤ بالموارد وعدم موثوقيتها. و لم تؤد الأطر التمويلية المتعددة السنوات إلى تحسن كبير في إمكانية التنبؤ بالتمويل، كما أن الجهات المانحة لا تقوم بالسداد في المواعيد المقررة. ولذا، لا بد من توافر الإرادة السياسية لتمكين المنظمة من دعم البلدان في تنفيذ الالتزامات الدولية.

٦٠ - وقالت إن توسعة قاعدة المانحين هامة لتعزيز استدامة التمويل الطويل الأجل للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأيدت الدعوة الموجهة إلى البلدان المانحة لزيادة مساهماتها في هذه الأنشطة، ولا سيما من خلال توفير الموارد الأساسية.

٦١ - وأضافت أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية تقع على كاهل كل بلد من خلال توليه زمام البرامج التي تُنفذ فيه وتوجيه دفتها. ومن ثم، فإن التنفيذ الفعال للاستعراض الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية هو أمر على قدر هائل من الأهمية. ويتعين تنفيذ أنشطة منظومة الأمم المتحدة بأسلوب لا يسمح ببناء هياكل متوازية ويؤدي إلى تعزيز عملية التنفيذ والتقييم تحت مظلة إطار عمل موحد وفريد تبع للأمم المتحدة.

٦٢ - وأنهت كلامها قائلة إن مواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها مع الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/63/207) يسهم في تعزيز اتساق وفعالية وأهمية منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في التقرير، فإنه ينبغي تقديم الدعم اللازم للجمعية العامة حتى يمكنها التوصل إلى قرار مستنير.

٦٣ - **السيد بانياباتاناكول** (تايلند): قال إنه يتعين على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والدول الأعضاء بذل جهود متناسقة للتغلب على التحديات التي تواجه البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥. ومن ثم، فإن على الأمم المتحدة أن تؤدى دورا أكثر استباقا لكي تضمن، بالإضافة إلى تحقيق اتساق وتنسيق أكبر في أداء عملها، تعزيز قدرتها على تلبية احتياجات الدول الأعضاء، كما يتعين عليها تعزيز أنشطتها التنفيذية كي تزيد من فعالية وحُسن توقيت المساعدة الإنمائية على جميع المستويات.

٦٤ - وأضاف أن الاتساق على نطاق المنظومة، ولا سيما بين المستوى القطري والمستوى الإقليمي هام أيضا لكفالة أن تلبي المساعدة الإنمائية المقدمة من وكالات الأمم المتحدة الاحتياجات القطرية. وقال إن البرنامج التجريبي المعنون ''توحيد الأداء'' يشكل آلية ممتازة في هذا الصدد، وفضلا عن ذلك، يتعين على اللجان الإقليمية أن تنفذ المهام المكلفة بها بالتنسيق مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. كما ينبغي أن تشكل اللجان الإقليمية ملتقيات مركزية تتعلم عن طريقها البلدان من بعضها البعض وتتبادل الآراء بشأن خيارات السياسات والاستراتيجيات والممارسات الجيدة.

٦٥ - واستطرد قائلا إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يؤدي دورا مكملا للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب، بإنشاء تعاون ثلاثي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب ليتسنى نشر المعرفة المتقدمة والتكنولوجيا التي تتوافر في بلد متقدم من خلال تجارب بلد نام.

٦٦ - وأضاف أن من دواعي القلق البالغ ألا تتمكن بعض البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ومن ثم يتعين بذل كل جهد لكفالة ألا تصبح التنمية ضحية الاهتمامات المحلية للبلدان المانحة، وأن تفي تلك البلدان بالتزاماتها بالمساهمة في المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وأخيرا، فإن للمرأة دورا حيويا يتعين عليها أداؤه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بدءا من مستوى الأسرة. وأعرب عن تقديره

الشديد، في هذا الصدد، للعمل الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٧ - **السيد غاس** (سويسرا): قال إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل ثلاث سنوات يحظى باعتراف واسع النطاق في محافل حكومية دولية هامة، وأصبح إطار عمل سياساتيا لمجلس الرؤساء التنفيذيين. ومن ثم، فإن الجمعية العامة تؤدي دورا أكثر فعالية في حشد الجهود ورسم السياسات. وأضاف أن سويسرا ترحب باعتماد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/٢٠٠٨ بشأن الإجراءات الإدارية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ الذي يعزز التكامل بين الجمعية العامة والمجلس، فيما يتعلق بالإدارة السليمة لمنظومة التنفيذ. وفضلا عن ذلك، فقد تم إحراز تقدم في مجال التبسيط والمواءمة تحت قيادة مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن مواءمة أطر المساءلة من جانب عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، ومن خلال بدء الأمم المتحدة والبنك الدولي تقييما مشتركا لاحتياجات فترة ما بعد الكوارث. وأضاف أن المبادرات التي قامت بها بعض البلدان المستفيدة لتعزيز الاتساق داخل أسرة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني، وأحدثها ما تم في حلقة العمل التي عُقدت مؤخرا في أيار/مايو في مابوتو، تشكل عنصرا إيجابيا آخر.

٦٨ - وأضاف أن توافر البيانات عن تمويل الأنشطة التنفيذية ضروري لإجراء مداولات حكومية دولية هادفة بشأن التمويل. ويتعين على الجمعية العامة أن تطلب إدراج المعلومات الخاصة بإنفاق منظومة الأمم المتحدة على التعاون التقني، التي يصدرها حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في التحليل الإحصائي الشامل سعيا إلى تعزيز كفاءة المنظومة. ورغم أن مجموعة متنوعة من المساهمات غير الأساسية تشكل إضافة هامة للموارد العادية، فإنها ليست بديلا للموارد الأساسية، التي يتعين أن تظل أساسا للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وقال إن زيادة المساهمات الأساسية تعني أن منظومة التنفيذ يتعين أن تتسم بالكفاءة والفعالية، وان اقتراحات الإصلاح التي تقررت في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل ثلاث سنوات ينبغي أن تسفر عن تغييرات ملموسة. وقد ساهمت أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والخطط الاستراتيجية، وأطر الإدارة بالنتائج والمساءلة، في تحقيق قدر من التقدم. ومن الممكن أن يساعد العمل بثقافة التقييم المنتظم على زيادة مصداقية المنظومة لدى المانحين الحاليين والمحتملين.

٦٩ - وقال إنه لكي يتسنى تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، فإنه يتعين أن تكتسب المنظومة التنفيذية للأمم المتحدة ظهورا سياسيا ونفوذا بأن تتخذ مكانا في محور المناقشات المتعلقة بالمسائل المستجدة وبأن يجري التأكيد على أهمية قيمها ومبادئها. وقد أظهرت الأمم المتحدة بعض الضعف في هذا الشأن؛ فمثلا، على الرغم من أن المناقشة المتعلقة بتغير المناخ قد بدأت تحت رعاية الأمم المتحدة، فإن المنظمة تبدو الآن في وضع هامشي إلى حد ما بالنسبة للمبادرات التنفيذية والمالية، رغم الاهتمام الدولي الحالي بالمسألة. وبصرف النظر عن قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ الوضع الذي تراه، فإن السؤال الذي سيظل مطروحا هو ما إذا كانت منظومتها التنفيذية قادرة على أن تصبح القوة الرئيسية في التصدي للقضايا الناشئة، ذلك أن طبيعتها المجزأة تعني أنها تجد في التحدث بصوت واحد أو في اتخاذ وضع لنفسها صعوبة أكبر من الصعوبة التي تواجهها مؤسسة مدمجة متكاملة ذات خبرة تقنية وعلمية عالية الجودة تعمل في ظل إدارة واحدة واستنادا إلى وضع مالي سليم.

٧٠ - وأضاف أن القرارات الخاصة بالتمويل المتعدد الأطراف عرضة لضغط الأقران في أوساط المانحين. وبالتالي، فإن سويسرا ترحب باقتراح الأمين العام إطلاق مبادرة لتحسين جودة التبرعات المتعددة الأطراف بهدف الارتقاء

بالمساهمات المالية المقدمة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي كما ونوعا.

٧١ - وفيما يتعلق بالخيارات الخاصة بمواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها مع الاستعراض الشامل للسياسات، قال إن سويسرا تفضل زيادة مدة الدورة الحالية والقيام باستعراض رباعي السنوات في عام ٢٠١١، ومن ثم سيُتاح متسع أكبر من الوقت للمنظومة التنفيذية والدول الأعضاء للتركيز على تنفيذ المبادئ التوجيهية السياساتية الصادرة عن الجمعية العامة والمجالس التنفيذية. وأضاف أن من الواضح أنه سيتعين على عدة صناديق وبرامج أن تمدد الفترة التي يستغرقها تنفيذ خططها الاستراتيجية الراهنة، غير أن ذلك سيتيح وقتا أطول للوكالات والعاملين في الميدان لتلبية الاحتياجات ومواجهة التحديات المتعلق بمكافحة الفقر بدلا من التركيز على عملية التخطيط الاستراتيجي التالية، كما سيتيح وقتا أطول للبناء على الدروس المستفادة وزيادة أهمية عملية استعراض منتصف المدة لعام ٢٠٠٩.

٧٢ - **السيد شيدومو** (موزمبيق): قال إنه يشعر بالقلق إزاء تناقص القيمة الإجمالية للمساهمات التي تتلقاها منظومة الأمم المتحدة، في السنوات الأخيرة. وفضلا عن ذلك، فإن التصور السائد لدى البلدان المتقدمة النمو التي تعاني اقتصاداتها من الاضطراب المالي الحالي، قد يسفر عن انخفاض حاد في المساعدة الإغاثية الرسمية ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم فقد حث البلدان المتقدمة النمو على تحقيق هدف التبرع بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وبنسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة لأقل البلدان نموا. وقال إن الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تعالج الاختلال المتزايد بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية وأن تؤدي إلى زيادة الموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٧٣ - وأضاف أن المبادرات التي يقوم بها الأمين العام، بدعم من بعض البلدان المانحة، لاجتذاب مزيد من الموارد المالية التي يمكن التنبؤ بها إلى منظومة الأمم المتحدة، تستحق الثناء ويتعين استمرارها، بل وتوسيعها. كما أن صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي أنشأته إسبانيا في عام ٢٠٠٦ لتوفير موارد مالية أساسية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان مثل موزمبيق هو مبادرة أخرى تستحق الثناء ويتعين على بلدان مانحة أخرى النظر في الانضمام إليها.

٧٤ - وقال إن موزمبيق ملتزمة تماما بإصلاح منظومة الأمم المتحدة لكي تكفل أداءها دورا فعالا في دعم الجهود الوطنية من أجل تحقيق أهداف الحد من الفقر. كما أن انتهاج أسلوب ''أمم متحدة واحدة'' يوفر إطار عمل لضمان الاتساق مع برامج وأولويات التنمية على المستوى القطري؛ إلا أنه على الرغم من تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بتولي البلدان ذاتها زمام الأمور وتولي حكوماتها دفة التوجيه للشراكة المقامة مع منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، فإن الفجوة في مجال التمويل لا تزال تحديا كبيرا.

٧٥ - وأضاف أن الجمعية العامة تعالج مسألة الاتساق على نطاق المنظومة وأن موزمبيق ترحب بتوصيات الأمم المتحدة الداعية إلى مواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي لصناديق وبرامج الأمم المتحدة مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. إلا أن موزمبيق تتفق في الرأي مع المجموعة الأفريقية على ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار في سياق تلك العملية الحاجة إلى مواءمة أطر عمل المساعدة الإنمائية مع دورات البرمجة الإنمائية في البلدان المعنية.

٧٦ - **السيد ميشكورودني** (بيلاروس): قال إن تزعزع الاستقرار المالي الراهن أضفى مزيدا من الأهمية على الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومن ثم فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قام في دورته الموضوعية التي عقدها في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بتقييم مدى التقدم الذي أحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ الذي ينص على شروط التعاون الإنمائي ويحدد الأولويات التي يتعين التماس تحقيقها.

٧٧ - وأضاف أن إحدى هذه الأولويات تتمثل في التعاون في مجالات تحديث تكنولوجيا الطاقة وخاصة بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل. وبالنظر إلى الانخفاض المتواصل في موارد الطاقة وتزايد المشاكل الناجمة عن تغير المناخ، فإن وفد بلده أعرب عن الأمل في أن تدعم الأمم المتحدة البلدان التي تنفذ فيها برامج بتمكينها من الاستفادة من مصادر الطاقة البديلة، وفي أن تتخذ كيانات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تدابير لكي تتيح وصول البلدان المستفيدة من البرامج إلى أحدث تكنولوجيات الطاقة وغيرها من التكنولوجيات. وأضاف أن المناقشات التي تم تنظيمها بناء على مبادرة من وفده ووفود أخرى خلال الدورة الحالية أتاحت الفرصة للدول وللكيانات التابعة للأمم المتحدة لأن تناقش الكيفية التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساهم بها في وضع الأساس للأخذ بأحدث التكنولوجيات المؤدية إلى زيادة كفاءة الطاقة.

٧٨ - واستطرد قائلا إنه وإن كان من المهم تلبية احتياجات أقل البلدان نموا، فإنه يتعين عدم إهمال البلدان المتوسطة الدخل. فالحاجة إلى دعم هذه البلدان لم يُنص عليها فقط في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بل لقد نصت عليها أيضا الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثالث للتعاون الإنمائي الذي عقد في وندهوك بناميبيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨. فقد طلبت تلك الوثيقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، اتخاذ تدابير بشأن استعراض نظام توزيع الموارد حتى تؤخذ احتياجات البلدان المتوسطة الدخل بعين الاعتبار على النحو الواجب.

٧٩ - وأضاف أن عددا من البلدان الكبيرة ذات الدخل المتوسط، من بينها الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند، تؤدي بالفعل دورا مهما في كل مجالات التعاون الدولي وتسهم بإيجابية في استقرار التنمية في مناطقها. بيد أن دولا أخرى عديدة لا تزال في وضع هش. فالمؤشرات العالية نسبيا لدخل الفرد تخفي وراءها حقيقة أن هذه الدول ليس بوسعها أن تحل مشاكلها منفردة، فيما يتعلق مثلاً بإعادة البناء بعد الكوارث الطبيعية أو التعامل مع الأوبئة. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل توفير المساعدة الكافية وفي حينها في معالجة هذه المشاكل. وتظهر التجربة أن الاستفادة من استقرار التنمية في البلدان المتوسطة الدخل لم تقتصر على البلدان نفسها، بل استفادت من هذا الاستقرار أيضا بلدان أخرى تنفذ فيها برامج، حيث أدت إلى امتداد نطاق روابط التجارة والاستثمار. وأضاف أن مشاكل البلدان المتوسطة الدخل كانت موضوع ثلاثة مؤتمرات دولية. وقد حان الوقت الآن لأن تعتمد الأمم المتحدة قرارا يتطلب من منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور داعم لهذه البلدان. وسيتم تقديم مشروع قرار بهذا الصدد إلى اللجنة قريبا.

٨٠ - **السيدة نافارو** (كوبا): قالت إن الوضع العالمي الراهن يشكل خطرا بالغا على الإمكانية الفعلية لأن تتمكن البلدان النامية من تنفيذ استراتيجياتها وخططها الوطنية والالتزام بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة حاجة ملحة لتزويد الصناديق والبرامج بتمويل كاف وقابل للتنبؤ به، وبخاصة من الموارد الأساسية حتى تتمكن من مواصلة جهودها لدعم أولويات الحكومات الوطنية. كما يتعين على الدول المتقدمة النمو

ألا تستخدم الأزمة المالية ذريعة لعدم توفيرها المساعدة الإنمائية بالقدر والأسلوب المطلوبين.

٨١ - وقالت إن المشاكل التي وصفها الأمين العام في تقريره عن اتجاهات المساهمات في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/63/201) تبعث على القلق. وأضافت أنه ينبغي الدعوة إلى تحديد مقادير احتياجات التمويل استنادا إلى نُهج نابعة من البلدان ذاتها ومدفوعة بالطلب ومتجذرة في الأولويات الوطنية، وليس استنادا إلى نزوع البلدان المانحة إلى تمويل مجالات اهتمامها فحسب. وأضافت أنه ينبغي تناول هذه المسألة في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية.

٨٢ - ومضت إلى القول إن كوبا يساورها القلق من جراء الفصل بين المناقشات والقرارات الحكومية الدولية، وبعض الوثائق الاستراتيجية التي اقترحتها المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج لتوجيه العمل في الميدان، وينطبق هذا بصفة خاصة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالتالي، فإن خضوع جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة لرصد حكومي دولي أمر هام لكفالة تحقيق اتساق فعلي بين الأطر التنفيذية والأطر التنظيمية لتلك الوكالات. كما أن هناك مبعث قلق آخر يتمثل في المحاولات التي بُذلت مؤخرا لتسييس الأنشطة التنفيذية، وبخاصة في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد رفضت كل الدول الأعضاء تقريبا هذا الاتجاه، معتبرة إياه غير مقبول على الإطلاق؛ ومع ذلك، فقد تزايد هذا الاتجاه مؤخرا في أعقاب إصلاح سياسة إلغاء سرية تقارير مراجعة حسابات الصناديق والبرامج. وترفض كوبا الكشف العشوائي عن هذه المعلومات الذي أخفى وراءه - تحت ستار الزعم بأن هناك حاجة إلى الرقابة - دوافع سياسية تقوم على الانتقائية والكيل بمكيالين.

٨٣ - وأضافت أنه ينبغي على اللجنة الثانية أيضا تجنب المناقشات العقيمة بشأن ما يسمى ''الاتساق على نطاق المنظومة'' تفاديا للحكم المسبق على مداولات الجمعية العامة بكامل هيئتها حول هذا الموضوع. ومهما يكن من أمر، فإن من غير المجدي أو المستصوب أن تطبق وصفة واحدة على جميع البلدان النامية في مجال الأنشطة التنفيذية، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى فقدان المرونة في الميدان للاستجابة لاحتياجات إنمائية محددة على المستوى القطري.

٨٤ - **السيد الحربي** (المملكة العربية السعودية): قال إن المملكة العربية السعودية رغم أنها بلد نام، فإنها قدمت أكثر من تسعين بليون دولار في صورة منح وقروض بشروط ميسرة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا، أي ما يعادل ٤ بالمائة من ناتجها القومي الإجمالي، وهي نسبة تتجاوز بكثير الهدف المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أنه ينبغي السماح لكل بلد نام بأن يحقق تنميته، بالطريقة التي يراها؛ وعلى البلدان المتقدمة النمو مسؤولية التخفيف من حدة المخاوف إزاء النظام الاقتصادي العالمي وإلغاء القيود المجحفة المفروضة على الوصول إلى الأسواق. وأضاف أن الدول العربية قطعت أشواطا طويلة في طريق التنمية في العقد الماضي؛ وأن بلده داعم رئيسي لمبادرات التنمية لجامعة الدول العربية. كما يستخدم البلد تأثيره لضمان استقرار سوق النفط العالمية لمصلحة كل من البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة، وقد قام في عدة مناسبات سابقة بتعظيم إمكانيات الإنتاج لديه لضمان الحفاظ على احتياطات مناسبة.

٨٥ - **السيدة غريناواي** (أنتيغوا وبربودا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين قائلة إنه على الرغم من أن اللجنة قد شددت في دورات سابقة على أهمية توفير تمويل لكاف وقابل للتنبؤ به لمنظومة الأمم المتحدة وللأنشطة التنفيذية بصفة عامة، فإنه لم يحدث أي تقدم جوهري. كما أن

الوضع أصبح الآن معقدا بعد أن شابته التوقعات الاقتصادية السلبية.

٨٦ - واستطردت قائلة إنه على الرغم من تعهد الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية بزيادة المساعدة لتبلغ ١٣٠ بليون دولار بحلول ٢٠١٠، فمن غير المحتمل أن يتم الوصول إلى هذا الهدف. وأعربت عن انزعاجها من عدم الوفاء بالالتزامات القاضية بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المستويات المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إن اللجنة الثانية ينبغي لها أن تضمن أن تتخذ الجمعية العامة الإجراءات اللازمة كي تتفادى الإخفاق في تحقيق هذه الأهداف.

٨٧ - وأضافت أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تكرر تأكيدها دعوة منظومة الأمم المتحدة لتؤدي دورا أكبر في مساعدة البلدان على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للخطط والأوليات الوطنية. ويجب أن تضمن الدول الأعضاء توفير الموارد الضرورية بشكل يمكن التنبؤ به، وعلى البلدان المانحة زيادة تمويلها للأنشطة التنفيذية. كما تحث المجموعة الأمين العام على زيادة الجهود المبذولة لزيادة المساهمات الأساسية ومعالجة الخلل بين المساهمات الأساسية والمساهمات غير الأساسية، حيث إن من المهم للغاية وضع إطار عمل متعدد الأطراف للمساعدة الإنمائية يتسم بالاتساق والتنسيق. ومع أنه ينبغي أن تكون الإجراءات المتخذة على نطاق المنظومة هي المفضلة في التنفيذ، فإنه ينبغي أن تتفادى المبادرات العمل بأسلوب الصيغة الواحدة المناسبة لجميع الحالات.

٨٨ - واختتمت حديثها قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ما فتئت تبحث الخيارات المبينة في تقرير الأمين العام بشأن الآثار المترتبة على مواءمة دورات التخطيط الاستراتيجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها مع الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وقالت إن أي قرار نهائي بشأن أفضل طريقة لزيادة مدة دورة الاستعراض الشامل للسياسات ينبغي أن تكفل تلقي الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج توجيهات على صعيد السياسات من الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.